

الخليفة يقترح صرف مكافأة الصفوف الأمامية لمتطوعي الجمعيات التعاونية والمهاجر الصحية والمخابز

رياض عواد

أعلن النائب مرزوق الخليفة عن تقدمه باقتراح برغبة قال في مقدمته إن ما شهدته الكويت من أبنائها وبناتها المتطوعين والمتطوعات الذين ضربوا أروع الأمثلة في حب الوطن في ظل أزمة فيروس "كورونا" التي خيمت بظلالها على مختلف مناحي الحياة.

وأضاف أن هؤلاء الشباب الواعون رفقوا راية التفاني والتضحية وتفضيل المصلحة العامة على الشخصية بل على صحتهم أيضاً غير خائفين من الإصابة بالفيروس في ظل تعاملهم المباشر ومخالطة آلاف المواطنين والمقيمين يوماً في أماكن التطوع والعملين فيها من الجمعيات تعاونية والمهاجر الصحية والمخابز الآلية ونقاط بيع المواد والسلع الترموية.

وقال إنه نظراً لقرب صرف مكافأة الصفوف الأمامية ممن عملوا أثناء جائحة كورونا في قطاعات بعض الأجهزة الحكومية وتحقيقاً لبدأ العدالة

والمساواة، فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي نصه: "صرف مكافأة الصفوف الأمامية للمتطوعين والمتطوعات في الجمعيات التعاونية والمهاجر الصحية والمخابز الآلية".

من جهة أخرى أعلن النائب الخليفة عن تقدمه باقتراح برغبة بمنح الوكلاء الأوائل بقوة الشرطة آخر مربوط لرتبتهم في حال تقاعدهم وفق شروط معينة، وجاء في مقدمة الاقتراح ما يلي:

القانون رقم 23 لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة تنص المادة 151 منه "إذا أحيل رجال قوة الشرطة إلى التقاعد وكان قد استوفى المدة اللازمة كحد أدنى للترقية ولم يرق لعدم وجود شواغر، منح الرتبة التالية لرتبته واحتسب تقاعده على هذا الأساس".

لجنة 2021 من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع نصه "إذا أحيل العسكري إلى التقاعد برتبة وكيل أول



مرزوق الخليفة

1 - ما سبب تأخير تمديد شبكة الألياف الضوئية (الفايبر) لمناطق محافظة الجهراء وبخاصة التعميم والقصر والجهراء؟
2 - الموعد المحدد لتوصيل شبكة الألياف الضوئية

وكان قد استوفى مدة الخدمة (25) سنة فعلية وأتم العمر (45) سنة فأكتر وحاصل على (3) علاوات دورية، يمنح آخر مربوط لرتبته ويحسب تقاعده على هذا الأساس.

وتطبيقاً لمبدأ العدالة والمساواة بين رجال الجيش ورجال قوة الشرطة والحرس الوطني لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

"منح الوكلاء الأوائل بقوة الشرطة ممن استوفى الخدمة (25) سنة فعلية وأتم العمر (45) سنة فأكتر وحصل على علاوات دورية، آخر مربوط لرتبته ويحسب تقاعده على هذا الأساس من جهة أخرى وجه النائب مرزوق الخليفة سؤال برلمانياً لوزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس، عن سبب تأخير تمديد شبكة الألياف الضوئية (الفايبر) لمناطق محافظة الجهراء.

ونص السؤال على ما يلي: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

الحميدي لوزيرة الأشغال: هل هناك قرار بمنع إسكان أكثر من 4 أسر في منزل واحد؟



بدر الحميدي

وجه النائب بدر الحميدي سؤالاً برلمانياً إلى وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د.رنا الفارس، في شأن الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

ونص السؤال على ما يلي: أصدرت الهيئة العامة للمعلومات المدنية قرارات بمنع فيه المواطن من إسكان أكثر من أربع أسر في المنزل الواحد لو كانت غير كويتية، بذريعة القضاء على ظاهرة تغيير محل إقامة المواطن ليتسكن من المشاركة في الانتخابات في الوطن الجديد، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - ما صحة هذه المعلومات التي تداولها المواطن؟ وهل أجرت الهيئة دراسة ميدانية في مختلف مناطق الكويت، قبل اتخاذها القرار لمعرفة الحالات التي ينطبق عليها؟

2 - هل أخذت باعتبارها مساحة هذه العقارات ومواقعها ونسبة زيادة نسبة البناء التي تمت مؤخرا؟

3 - هل تشمل القرار المنازل القديمة التي يقطنها أكثر من أربع أسر؟ وهل يستطيع المالك إخلاء المستأجر الزائد عن هذا العدد بمجرد صدور هذا القرار؟ أم أن عقد الإيجار ينظم العلاقة بين طرفيه؟ وما موقف الهيئة من المالك فيما إذا رغب المستأجر الاستمرار في امتداد العلاقة الإيجارية على نفس محل إقامته في هذا المنزل؟

4 - هل يستطيع المستأجر تجديد بطاقته المدنية على العنوان نفسه حال كونه المستأجر الخامس المقيم في المنزل؟

5 - ما سبب قيام الهيئة سابقاً بنقل وتسجيل أضعاف العدد السابق، من أفراد أو أسر، على محل إقامة صوري في منزل واحد، لتمكينهم من إضافة أسمائهم في جداول الانتخابات، ثم تعيدهم بعد ذلك إلى عنوان محل إقامتهم الحقيقي؟ وما الإجراءات القانونية التي اتخذت ضد المسؤولين عن ذلك؟ مع بيان عدد الأفراد والحالات، والمواقع الوهمية التي تم التسجيل عليها

وجه النائب د. محمد الحويطة سؤالاً برلمانياً إلى وزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايح الشايح، في شأن بلدية الكويت، ونص السؤال على ما يلي:

نظراً لكثرة الأماكن التي خصصتها بلدية الكويت لرمي النفايات السائلة والصلبة والمنزلية والطبية وغيرها من النفايات التي تعرض صحة المواطنين للخطر لما تحمله من ملوثات وأبخرة سامة ونظراً لأنها تسبب العديد من المشاكل البيئية خصوصاً للقائمين بالقرب من تلك المناطق المخصصة للنفايات، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - ما مدى سلامة المواقع المخصصة للنفايات السائلة والصلبة والمنزلية والطبية وغيرها في الكويت؟ وهل مواقع ردم النفايات تتطابق مع المواصفات والشروط البيئية؟ مع تزويدي بما يثبت ذلك، وكم عدد هذه المواقع؟ وما موقعها؟

2 - كم عدد المرادم التي يجري تاهيل لها للحد من آثارها السلبية؟ وما تكلفتها المالية؟

3 - ما الأساليب المتبعة حالياً لردم النفايات؟ وهل يوجد تعقيم

لهذه المواقع أو للمنطقة المجاورة لها؟ وهل توجد دراسات تؤكد سلامة هذه المواقع؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية، فيرجى تزويدي بها.

4 - هل المرادم مزودة بأجهزة لرصد الانبعاثات الصادرة منها؟ إذا كانت الإجابة النفي، فما أسباب عدم تزويدها بهذه الأجهزة؟

الحويطة: ما مدى سلامة المواقع المخصصة للنفايات السائلة والصلبة والمنزلية والطبية؟



د. محمد الحويطة

وجه النائب د. محمد الحويطة سؤالاً برلمانياً إلى وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايح الشايح، في شأن بلدية الكويت، ونص السؤال على ما يلي:

نظراً لكثرة الأماكن التي خصصتها بلدية الكويت لرمي النفايات السائلة والصلبة والمنزلية والطبية وغيرها من النفايات التي تعرض صحة المواطنين للخطر لما تحمله من ملوثات وأبخرة سامة ونظراً لأنها تسبب العديد من المشاكل البيئية خصوصاً للقائمين بالقرب من تلك المناطق المخصصة للنفايات، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - ما مدى سلامة المواقع المخصصة للنفايات السائلة والصلبة والمنزلية والطبية وغيرها في الكويت؟ وهل مواقع ردم النفايات تتطابق مع المواصفات والشروط البيئية؟ مع تزويدي بما يثبت ذلك، وكم عدد هذه المواقع؟ وما موقعها؟

2 - كم عدد المرادم التي يجري تاهيل لها للحد من آثارها السلبية؟ وما تكلفتها المالية؟

3 - ما الأساليب المتبعة حالياً لردم النفايات؟ وهل يوجد تعقيم

المضف لوزير الداخلية: ما سبب مجازاة مراقب جمرِك العبدلي بالخصم من 15 يوماً من الراتب؟



مهلهل المضف

وجه النائب مهلهل المضف إلى وزير الداخلية، جاء فيه ما يلي: لما كان المرسوم بالقانون في شأن الخدمة المدنية رقم (15) لسنة 1979 ومرسوم نظام الخدمة المدنية وقرارات مجلس الخدمة المدنية الكاملة لهذا المرسوم هي المنظمة للعلاقة الوظيفية ما بين الجهة الحكومية والموظف، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - نعى إلى علمي قيام مدير عام الإدارة العامة للجمرِك بمجازاة مراقب جمرِك العبدلي بعقوبة الخصم من مرتبة بمدة (15 يوماً)، وفق القرار الإداري رقم (603) لسنة 2021 الشؤون الإدارية، فما سبب توقيع هذه العقوبة المشددة؟ وهل المخالفة التأديبية المنسوبة له تتناسب مع العقوبة الموقعة؟

2 - ما سبب عدم قيام الجهة المختصة بالإدارة العامة للجمرِك (قسم التحقيقات والتظلمات) بعمل التحقيقات الإدارية المطلوبة مع الموظف المذكور وإحالة الموضوع إلى جهات أخرى للقيام بالتحقيق؟

3 - نعى إلى علمي صدور قرار وراي بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي الجديد للإدارة العامة للجمرِك رقم (78) لسنة 2020 والذي يعمل فيه اعتباراً من 12/7/2020، فهل قامت الإدارة العامة للجمرِك بالعمل على تطبيق هذا الهيكل؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية، فما سبب إصدار تعميم داخلي من إدارة الجمرِك إدارة؟

جواهر للرومي: هل تم استرجاع أموال فرز العسكريين؟



حسن جواهر

وجه النائب الدكتور حسن جواهر أسئلة برلمانية إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة، وجاء في السؤال:

في تاريخ 19 أغسطس 2020، وافق مجلس الأمة في جلسته المذكورة على إحالة التقرير الأول للجنة الميزانيات والحساب الختامي في شأن تقرير ديوان المحاسبة بأسباب نذب العسكريين لدى أعضاء مجلس الأمة وذلك كما هو مثبت في المضبطة رقم (1443 ب).

وقد تضمن هذا التقرير الذي أعد بموجب فريق عمل مشكل من لجنة الميزانيات والحساب الختامي برئاسة النائب عبدالله الرومي عدة توصيات منها (تكليف الحكومة بالرجوع مديناً على كل وزير أصدر قراراً بفرز العسكريين في مكتبه للعمل لدى أعضاء مجلس الأمة أو غيرهم بأوامر شفهوية لما تسبب به من ضياع أموال الدولة بدلاً من أن يكون أميناً عليها) وذلك بعدما انتهت اللجنة في تقريرها المذكور بأن مثل تلك الممارسات تفقر للعدالة الوظيفية بسبب تقاضي أولئك العسكريين كامل رواتبهم دون أداء أعمالهم الوظيفية المطلوبة منهم ومؤكد على أهمية مكافحة الفساد نظراً لأن إجمالي ما صرف لـ (671) عسكرياً في السنوات التي شملها فحص ديوان المحاسبة لإنجاز تكليفه كان نحو (14.615.729 ديناراً كويتياً)

مصرفة دون وجه حق، وطلب جواهر إفادته بالآتي:

(1) الإجراءات التي اتخذها وزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة في الرجوع مديناً على الوزراء الذين أصدروا قرارات شفوية بفرز العسكريين، مع تزويدي بصورة ضوئية من صحيفة الدعوى حول هذا الشأن إن وجدت.

(2) الإجراءات المتخذة في استرجاع هذه الأموال المصروفة دون وجه حق.

الصالح: مركز متخصص في كل محافظة لبلاغات المرأة



خليل الصالح

أعلن النائب خليل الصالح عن تقدمه باقتراح برغبة بتخصيص خط ساخن لتلقي البلاغات من ضحايا العنف والتحرش وقضايا منضخصاً في كل محافظة لتلقي بلاغات المرأة في مختلف القضايا.

ونص الاقتراح على ما يلي:

تشكل تزايد جرائم العنف ضد المرأة ناقوس خطر يهدد أمن وسلامة المجتمع بأسره، الأمر الذي يحتم تسخير كل الإمكانيات وتوفير التخصصية الكاملة في قضايا العنف ضد المرأة وتأمين الحماية اللازمة من كافة أنواع الإيذاء التي تتعرض لها.

ولما كان من الواجب المحافظة على خصوصية المرأة في هذه القضايا وضمان حقوقها التي يمكن أن تضع بسبب الحياء من الشكوى في بعض القضايا أو تعذر الوصول إلى جهات الاختصاص، وتعزيز دور المرأة في دعم السلامة العامة.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1- إنشاء مركز متخصص في كل محافظة لتلقي بلاغات المرأة في مختلف القضايا وتأمين الحماية اللازمة لها في حال استدعى الأمر ذلك، على أن يعهد إدارة المركز بكافة

الصقعي: ما أسباب عدم تفعيل قانون تأسيس شركات كويتية مساهمة لبناء وتنفيذ محطات كهربائية وتحلية المياه؟



د. عبدالعزيز الصقعي

مشاريع الطاقة المتجددة، لا سيما مشروع الشفيا في مرحلته الثالثة؟ يرجى تزويدي بصورة ضوئية من الجداول الزمنية والخطط والمستندات الدالة على ذلك.

6 - هل خطة الوزارة التي قدمت لنا مسبقاً بتركيب (4400) ميغاوات من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030 كافية لتحقيق رؤية صاحب السمو الراحل الشيخ صباح الأحمد الصباح - رحمه الله - بإنتاج (15%) من احتياج الدولة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بحلول عام 2030؟ وهل توجد خطة لتحقيق هذه الرؤية؟

7 - بعد إعادة تسمية الوزارة لتشمل الطاقة المتجددة، ما الخطوات التي اتخذتها الوزارة وتنوي اتخاذها للتوسع في انتشار مشاريع الطاقة المتجددة في الدولة؟

8 - عطفًا على جوابكم بخصوص توصيل الكهرباء لمدينة المطاع السكنية ومنطقة جنوب عبدالله المبارك، فإن الوزارة ستواصل الكهرباء لأربعة قطاعات فقط من المدينة في الربع الأول من عام 2023، فما سبب عدم قدرة الوزارة على توصيل الكهرباء لهذه القطاعات قبل



عبدالكريم الكندري

الرياح بحلول عام 2030، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - ما أسباب عدم تفعيل القانون رقم (39) لسنة 2010 بتأسيس شركات كويتية مساهمة لتولي بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت؟

2 - ما المعوقات التي تواجه الوزارة في تنفيذ هذا القانون؟ وما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لحل هذه المعوقات؟ يرجى تزويدي بجميع المستندات المتعلقة بالإجراءات التي اتخذتها الوزارة.

3 - هل توجد خطط لتنفيذ مشاريع عن طريق القانون المذكور أعلاه؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية، فما المشاريع المزمع تنفيذها؟ وما الخطة الزمنية لتنفيذ تلك المشاريع؟ يرجى تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

4 - هل توجد خطط لتنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية، فما مشاريع الطاقة المتجددة التي تنوي الوزارة تنفيذها عن طريق هذا القانون؟

5 - ما سبب تأخر الوزارة في تنفيذ

قال النائب الدكتور عبدالكريم الكندري «على وزير الداخلية أن يوقف ما يحصل بالخفا من امتناع أفراد الشرطة عن تسجيل البلاغات وتدخلهم ببعضها لمحاولة ثني أصحابها عن تقديمها مع إعادة النظر بطريقة استغلال المبلغين بما يكفل الخصوصية والسرية حتى لا يضطر أحد لترك شكاواه بسبب الخوف أو لدوافع اجتماعية



محمد عبيد الراجي

الراجحي مخاطباً «الصحة» و«التربية»: من يتحمل المسؤولية في حال انتشار «كورونا» بين الطلبة؟

حذر النائب محمد عبيد الراجي وزارة التربية في من التهرب من المسؤولية من خلال تصريحها الأخير بأن الاختبارات الورقية تحت إشراف وزارة الصحة، مطالباً وزارة الصحة بالتصريح.. هل تقع عليهم المسؤولية في حال انتشار الوباء بين الطلبة والهيئات التعليمية والإدارية أم أن كل طرف يرمي المسؤولية على الآخر؟

وجه النائب د. عبدالعزيز الصقعي سؤالاً برلمانياً إلى وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية د.مشعان العنبي، في شأن القانون رقم (39) لسنة 2010 بتأسيس شركات كويتية مساهمة لتولي بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت، ونص السؤال على ما يلي:

صدر القانون رقم (39) لسنة 2010 بتأسيس شركات كويتية مساهمة لتولي بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت قبل (11) عامًا، والذي فرض من خلاله تنفيذ جميع محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت عن طريق تأسيس شركات كويتية مساهمة باستثناء من مجلس الوزراء، إلا أنه منذ إصدار القانون قبل (11) عامًا، لم ينفذ سوى محطة واحدة (شمال الزور 1) عن طريق هذا القانون، وعلى ضوء رؤية صاحب السمو الراحل الشيخ صباح الأحمد الصباح - رحمه الله - بإنتاج (15%) من احتياج الدولة من الطاقة الشمسية وطاقة

البري بإشراف أحد الموظفين على مركز خباري العوازم بما يخالف الهيكل التنظيمي وتبعيته مدير إدارة الجمرِك البري وبالرغم من قيام مدير إدارة الجمرِك البري بمخاطبة الجهة المختصة بالإدارة إلى جهات أخرى للقيام بالتحقيق؟

3 - نعى إلى علمي صدور قرار وراي بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي الجديد للإدارة العامة للجمرِك رقم (78) لسنة 2020 والذي يعمل فيه اعتباراً من 12/7/2020، فهل قامت الإدارة العامة للجمرِك بالعمل على تطبيق هذا الهيكل؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية، فما سبب إصدار تعميم داخلي من إدارة الجمرِك إدارة؟